أبعاد الاستقطاب العولمي في ظل قانون القيمة العالمي

الدكتور أسعد ملي*

الملخص

تبرز أهمية هذا البحث من كون ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي في ظل العولمة المتصاعدة تتنامى بشكل لم يسبق له مثيل بفعل التأثير المتعاظم لثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات الراهنة، وتحت تأثير قانون القيمة العالمي.

فقد أصبح من الأمور المعتادة الحديث عن عولمة الفقر ومجتمع الـ 15% مقابل مجتمع الـ 85%، إذ إنَّ العالم أصبح مقسوماً وبشكل غير مسبوق إلى أغلبية ساحقة فقيرة، مقابل أقلية تستحوذ على معظم الثروة العالمية وتتركز بين أيديها كل أسباب القوة للهيمنة والسيطرة والتوسع، وأحياناً بالعودة إلى الأساليب القديمة (السيطرة المباشرة)، أو بالسيطرة غير المباشرة عن طريق الآليات البالغة الفاعلية للرأسمال العابر للقوميات ومتعدد الجنسيات.

وتزداد أهمية هذا البحث والهدف منه في زمن البحث عن البدائل المناسبة في مواجهة ظاهرة الاستقطاب والفعل الذي لا يرحم لقانون القيمة بشكله العالمي من خلال دراسة علمية موثقة لهذه الظاهرة، ومحاولة الوصول إلى آخر الدراسات حول هذا الموضوع، ومحاولة وضع تصور علمي مدعم بالمعطيات المقارنة في سبيل مواجهة

* قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

هذا الوضع الخطر، ولاسيّما أن المعاناة المتصاعدة تطال الجميع حتى في الغرب المتطور لا العالم النامي وحده، في ظل تقويض دولة الرعاية والتنامي المتسارع للنزعات الليبرالية الجديدة والمحافظة الجديدة والفاشية الجديدة ما من شأنه أن يهدد حاضر البشرية جمعاء ومستقبلها.

أولاً – المقدمة:

أهمية البحث وأهدافه ومنهجيته:

هناك من يرى في العولمة منافع جمة للبشرية، في حين أن ثمة من يحذر من التسليم بهذا الاعتقاد، مؤكداً وجود وجه آخر للعولمة ينبغي الوقوف في وجهه وتعريته بسبب آثاره السلبية في معظم البشرية.

وفي الحقيقة فإن مفهوم العولمة Globalization مازال يتسيد مضمون الخطاب السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي بسبب أهميته وراهنيته. ولسنا هنا نريد الدخول في إعادة اجترار ما قيل وما كتب عن مفهوم العولمة، ولاسيّما أنّ الظاهرة بحد ذاتها ليست بالجديدة لأنها موجودة منذ بدء التاريخ البشري، بيد أن أشكالها هي التي تغيرت بحسب تغير العصور وتطور التقسيم الاجتماعي للعمل وتقدم التكنولوجيا. إن التنامي المتصاعد لظاهرة الاستقطاب المعولم الراهنة والذي واكب الثورة العلمية التكنولوجية في جيلها الثالث بكل إفرازاته هو الذي يعطي للبحث أهميته، بحيث يغدو الهدف من دراسته تحليلاً لظاهرة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي المعولم ومحاولة تقصي آخر الدراسات حول الموضوع ولدور قانون القيمة العالمي في إيجاد هذه الظاهرة ووضع تصور علمي لإيجاد السبل التي من شأنها المساعدة في مواجهة هذا الوضع وبالتحديد النتائج السلبية للعولمة.

ويخطر في البال أنه لو كان مجديا الحديث عن عقلنة الربح في ظل الرأسمالية المعولمة لكنا شاهدنا الكثيرين يتسابقون إلى ذلك. لكن فيما يبدو –ولسوء الحظ– أن "وينستون تشرشل" لم يجانب الصواب عندما قال ما معناه: إنَّ الرأسمالية هي أقل الأنظمة الاجتماعية شراً. وهذا يثير تساؤلاً ربما يبدو غريزياً ويتعلق بالخشية من عولمة الشر أيضاً، وربما ما حدث في فلسطين ولبنان وما يحدث في العراق وما يمكن أن يحدث في أماكن أخرى يشير إلى ذلك ويؤكد الخشية منه.

وسيحاول البحث الإجابة عن الساؤلات الآتية:

- ما الدور الذي يؤديه قانون القيمة العالمي في ترسيخ الاستقطاب وعولمة الفقر ؟
- ما آثار الاستقطاب بالنسبة إلى الجماهير المهمشة والفقيرة في كل من بلدان العالم النامي والعالم الرأسمالي ؟
- ما أفضل خيارات بلدان العالم النامي في مواجهة تصاعد الاستقطاب المعولم؟
- وأخيراً هل يعدُّ الرهان على إعادة الاعتبار لدولة الرعاية في الغرب المتطور رهاناً جدياً في مواجهة النتائج السلبية للعولمة ؟

هذا وستعتمد الدراسة منهجاً علمياً هو الوصفي التحليلي، يمكن أن يضم أبعاداً منهجية أخرى مثل: الطريقة التاريخية، والطريقة المقارنة فضلاً عن آليات منهجية متممة مثل: التحليل والتركيب والتعميم والتجريد على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً: مصطلحات البحث:

قانون القيمة Law of value هو قانون اقتصادي ينظم عفوياً الإنتاج الرأسمالي عن طريق العرض والطلب ويفعل فعله في ترسيخ الاستقطاب الاجتماعي.

قانون القيمة العالمي World law of value هو قانون القيمة عندما يشمل فعله ليس قطراً بعينه، وإنما العلاقات الاقتصادية على مستوى العالم. ومن أهم نتائجه ترسيخ ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي، أي إنَّ أغنياء العالم يزدادون غنىً ويقل عددهم، فيما يزداد وباضطراد عدد الفقراء وتزداد أوضاعهم بؤساً، ولهذا القانون فعله الحاسم في "عولمة الفقر".

الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي Socio-economic polarization وهو تركز الفقر في جانب والغنى في جانب بفعل قانون القيمة.

الثورة العلمية التكنولوجية الثالثة Third scientific-technological revolution وهي تعبير عن الجيل الثالث من ثورة العلم والتكنولوجيا والتي بدأت منذ نحو منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، وشهدت الانطلاقة الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد الجديدة.

دولة الرعاية welfare state وأحياناً دولة الرفاهية، وهي الدولة الرأسمالية المتطورة التي قطعت أشواطاً بعيدة في تحقيق ضماناً اجتماعياً متقدماً لمواطنيها في ميادين الصحة والشيخوخة والتعليم والبطالة إلخ.....وأرست دعائم راسخة للتكافل الاجتماعي Social solidarity.

الشركة متعددة الجنسيات Multi-national corporation وهي الشركات العملاقة التي يكون رأسمالها متعدد الجنسيات، ومجال نشاطها يطال أماكن متعددة من العالم.

الشركة متعدية الجنسيات (العابرة) Trans-national corporation وهي شركات عملاقة كسابقتها لكنها تختلف عنها في كون رأسمالها ليس متعدد الجنسيات وإنما أحادي المنشأ (أي من بلد معين) لكن مجال نشاطها يطال أماكن مختلفة من العالم.

تحرير الاقتصاد Liberalization of economy والمقصود به أساساً الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق عن طريق الشروع في خصخصة

المؤسسات الاقتصادية ــ أو القسم الأكبر منها ــ وفي موازاة ذلك سن القوانين واستصدار التشريعات ذات الصلة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign direct investments والمقصود بها شروع شركات أجنبية في إقامة مشاريع ومنشآت ذات طابع إنتاجي في الغالب في بلد معين بالاتفاق مع حكومة ذلك البلد.

التنمية المستدامة Continuous development هي التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و والثقافية والبيئية. إنّها التنمية في شموليتها بكل معنى الكلمة، وهذا يشمل عدم اقتصارها على الأجيال الحالية فقط، وإنما هي تأخذ في حسابها الأجيال القادمة أيضاً.

الاقتصاد الجديد New economy ويقصد به الاقتصاد في عصر الثورة العلمية التكنولوجية الثالثة، عصر الطفرة المذهلة في المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والمواد الجديدة، إنه الاقتصاد القائم على المعرفة.

الثورة الكينزية Keynesist revolution نسبة إلى عالم الاقتصاد الأميركي "جون مينارد كينز" الذي تأثر بالأسلوب الاشتراكي في الدور الرعائي للدولة بعد زيارة قام بها إلى الاتحاد السوفييتي السابق في عشرينيات القرن العشرين، وعاد إلى الولايات المتحدة ليؤسس ما أصبح يعرف بدولة الرعاية.إنها ثورة على عدم قيام الدولة بدورها الرعائي.

الداروينية الاجتماعية Social Darwinism نسبة إلى"داروين" صاحب نظرية الاصطفاء أو الانتقاء الطبيعي والتي مؤداها أن البقاء للأصلح، من أهم أعلامها عالم الاجتماع الانجليزي "هربرت سبنسر" الذي حاول تطبيق نظرية "داروين" على المجتمع البشري. وقد حولها بعض المنظرين الغربيين حول فلسفة الحضارة أمثال "بيرغر" و"هينتغتون" إلى ضرب من نظرية عنصرية تقول إن الحضارة الغربية هي الحضارة الأجدر بالبقاء والقيادة وقد أوضح "هنتغتون" نظريته في كتابه الشهير : صراع الحضارات.

ثالثاً: ما قانون القيمة العالمي وما دوره في ظل العولمة:

أدّى هذا القانون دوراً مهماً في توسيع دائرة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي في ظل الرأسمالية في مرحلتي التنافس والاحتكار ولا يزال يؤدي هذا الدور ــ لكن

بتسارع أكبر ــ في ظل الرأسمالية المعولمة. وهو يفعل فعله على مستويين في وقت واحد:

1ــ المستوى الوطني (داخل كل إقليم على حدة).

2 ــ على المستوى العالمي (أي إنَّ فعله يمتد ليشمل العالم بأسره).

يقوم هذا القانون بتنظيم الإنتاج عفوياً وفقاً للعرض والطلب، فهو:

يحافظ – وفق هذه الآلية – على أسعار السلع لتتراوح حول قيمها الحقيقة. فقد يكون الطلب على سلعة معينة كبيراً بسبب ضآلة التوزيع الفردي للعمل ووسائل الإنتاج فلا يكفي إنتاج هذه السلعة السوق، وهنا يكون مستوى العرض منخفضاً، في هذه الحالة يرتفع سعر السلعة على قيمتها الحقيقية، والعكس صحيح أيضاً أي إنَّ سعرها ينخفض عن قيمتها الحقيقية إذا زاد العرض على الطلب.

لنفترض أن لدينا سلعتين أ و ب، إذا تساوى عرض السلعة مع الطلب عليها تساوى السعر مع القيمة. لنفترض أن الطلب على السلعة أكان أكبر من العرض، فيما الطلب على السلعة ب أقل من العرض، في هذه الحالة فإنّ سعر السلعة أ سيكون أكبر من قيمتها، في حين أن سعر السلعة ب سيكون أقلّ من قيمتها، هنا حدث انحراف للسعر عن القيمة الحقيقية أدى إلى إثراء منتجي السلعة أ وتحقيقهم لأرباح إضافية، في حين لم يتمكن منتجو السلعة ب من بيعها حتى بسعر التكلفة. ماذا يحدث في هذه الحالة؟

من الطبيعي أن تحدث حركة في رؤوس الأموال بحيث يحاول مالكوها نقلها إلى تلك الأفرع التي تدر أرباحا أكبر. وبحسب المثال المذكور فإن رؤوس الأموال ستنتقل إلى السلعة أ، فيما سيعرض رأس المال عن الإقبال على السلعة ب لأنّ الخسارة ستكون في انتظاره.

وبفعل الإقبال الكبير على إنتاج السلعة أ سيبدأ حجم المعروض منها بالازدياد تدريجياً، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث انخفاض في سعرها حتى يعود إلى حالته الطبيعية بحيث يتساوى السعر مع القيمة بعد أن يتحقق التوازن بين العرض والطلب، أما السلعة ب فإن حالها يبدأ بالتحسن، فبعد إعراض المنتجين عنها من الطبيعي أن تقل كميتها ويزداد الطلب عليها من ثمَّ، وهكذا يبدأ سعرها بالارتفاع حتى يعود ليتساوى مع قيمتها الحقيقية بعد أن يتوازن العرض مع الطلب.

ولابد من ملاحظة أن المنتج الذي سيهرع حيث إنتاج السلعة أ، سينقل معه وسائل إنتاجه، ولن ينقلها كما كانت في حالتها السابقة بل سيقوم بتطويرها أيضاً، وهذا يؤدي إلى حدوث حركة في الاقتصاد، فالمقتدرون من المالكين تحل عليهم نعم جديدة ووفيرة، فيما يتحول غير القادرين على مجاراة التجديد في وسائلهم إلى مهمشين ومفلسين. وبقدر ما يفعل هذا القانون فعله في الاقتصادات الوطنية، فإنه يفعل ذات الفعل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات المختلفة، أي على المستوى العالمي، ولاسيّما في ظروف تدويل الإنتاج في ظل العولمة.

والحقيقة أن لهذا القانون نتائجه الاجتماعية المحققة، فهو يفعل فعله في ترسيخ ظاهرة الاستقطاب الاقتصادي و الاجتماعي، أي: تركز الثروة في جانب والفقر في جانب آخر. فالأغنياء يزدادون غنى فيما الفقراء يزدادون فقراً وبؤساً. وينظم المفلسون من المنتجين المنكوبين الذين أخفقوا في السباق من أجل تجديد وسائل إنتاجهم وإدخال التكنيك المطلوب عليها حتى تصمد في المنافسة إلى جيش العاطلين ويتحولون تدريجيا إلى فقراء.

ما نريد قوله، إنه في ظروف العولمة المتصاعدة تندثر صناعات بأكملها على مستوى العالم لتحل محلها صناعات جديدة، وفى ظروف الثورة في التكنيك والروبوت والمعلومات وكل ما أتت به الثورة العلمية التكنولوجية الثالثة، تؤدي هذه المسألة دوراً

كبيراً في توسيع دائرة الاستقطاب وزيادة حدة الفقر، ولاسيّما إذا ما تذكرنا أن البطالة والتضخم هما الصديقان الوفيان للرأسمالية منذ مراحلها الأولى، وهما الآن يأخذان أبعاداً فلكية ويعدَّان مؤشرين مهمين على تنامي الفقر في العالم، والفقر هو الأثر الاجتماعي المباشر لفعل قانون القيمة على المستوى العالمي، مع الأخذ بالحسبان أن الفقر هو مفهوم نسبي ويجب التعامل معه على هذا الأساس، لذلك ليس غريباً أن نلاحظ وجود عدم اتساق في تحديد ظاهرة الفقر بحصرها في بعض المؤشرات التي يغلب عليها أحياناً الطابع الكمي وأحياناً الكيفي، ولكن، ورغم التنوع الموجود في تعريف الفقر، يمكن القول: إنَّ مفهوم الفقر يوحي بالعجز عن تحقيق حاجات الفرد المادية والمعنوية بصرف النظر عن محدداته التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي معين أو مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهره كالكسل والقدرية والاتكالية إلخ.....

وفي إطار هذا الفهم فإن معظم المؤسسات الدولية المعنية تعتمد في تداولها لظاهرة الفقر على معايير كمية، أي إنّها تقيسه بمستوى الدخل، إذ إنَّ الفقير هو من لا يتجاوز دخله اليومي دولاراً أمريكياً واحداً، أي إنَّ دخله السنوي 365 دولاراً أمريكياً. وبحسب التصور الذي وضعه البنك الدولي، الذي يعتمد في الأساس على المعطيات الكمية، ضمَّنه أيضاً أبعاداً اقتصادية كالتعليم والصحة والتغذية فضلاً عن المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض. ويظهر تقرير للبنك الدولي صدر في أواخر التسعينيات مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تعكس حالة الفقر في دول العالم الثالث، فمثلاً يظهر التقرير أن توقعات الحياة في بلد متقدم كاليابان هي 80 سنة، في حين لا تتجاوز 50 سنة في جنوب الصحراء الأفريقية، كما تصل نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 170 في الألف في جنوب آسية، في حين لا تتجاوز نسبة 10 في الألف في السويد، كما يوجد أكثر من 110 مليون طفل دون تعليم في بلدان العالم الثالث. (انظر: سراج الدين، يوسف، 1997، 38–46).

إذن قانون القيمة – بما هو قانون موضوعي – يؤدي دوراً حاسماً في تنامي الفقر أو ما يمكن تسميته: عولمة الفقر في ظروف العولمة المتصاعدة، ومن ثمَّ يوسع دائرة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي بطريقة دراماتيكية غير مسبوقة، ليس في البلدان النامية وحدها، وإنما في البلدان الرأسمالية المتطورة كذلك.

رابعاً: الاستقطاب وأبعاده:

أصبح واضحاً بما لا يقبل الشك، أن مشروع العولمة لا يخدم مصالح كل الشعوب، بل هو – في أساسه – مشروع موجه لسيطرة القطب الواحد، وهذا بحد ذاته سيشكل أساساً لآليات الكبح على المستوى العالمي.

والحقيقة أن هذا لن يتيح للعولمة أن تكون مشروعاً ناجحاً على المدى الطويل، فالقوة الضاربة في هذه العولمة تريد أن تكون فوق القانون الدولي، وتريد أن تكون مستثناة من اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، وأن تقوم بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد بفرض نظام اقتصادي – اجتماعي استقطابي على العالم، يتعارض مع قواعد التكافل الاجتماعي. وكل هذا يخلق أسباباً قوية للوقوف في وجه سياسات من هذا القبيل. والأسوأ من ذلك أن القوة الاقتصادية الكبرى في العالم قررت بحكم هيمنتها ألا يخضع مواطنوها لأحكام المحكمة الجنائية الدولية التي يحتضنها الاتحاد الأوروبي ويعدّها أحد أسس العلاقات الدولية السوية، كذلك هي ترفض التوقيع على بروتوكول كويوتو لمنع انبعاث غازات الدفيئة إلى الفضاء بكل ما يحمله ذلك من أخطار بيئية واقتصادية واجتماعية لا تستثني أحداً.

فقد أوصلت هذه السياسات العالم إلى وضع اقتصادي واجتماعي هش جداً وغير مستقر والأمور تتجه من سيئ إلى أسوأ مع مرور الزمن.

فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة UNDP – تقرير التنمية البشرية لعام1992 على سبيل المثال، إلى أنَّ 20% تقريبا من سكان العالم في البلدان المتطورة يتمتعون

بـــ 72.7 % من الدخل العالمي الكلي، في حين يتمتع 20% من الشعوب في البلـــدان الأكثر فقراً بما نسبته 1.4% فقط. وفي عام 1989 كان متوسط الدخل لـــ 20% من الشعوب التي تعيش في البلدان الأكثر غنى 60 ضعفاً أكبر من تلك القيمة العائدة لـــ 20% الذين يقطنون في البلدان الأكثر فقراً. وقد بيّن تقرير التنمية البشرية لعام 1996 على مدى العقود الثلاثة الماضية، بأن 15 بلداً فقط يتمتعون بنمو مرتفع، فـــي حـــين ازدادت اقتصاديات 89 بلداً سوءاً مما كانت عليه قبل 10 سنوات أو أكثر. (انظـــر : خور، 2003، 30 –31).

وكانت قوى العولمة ممثلة بالعديد من مراكز البحوث تتحدث كثيراً عن إمكانيـــة تخفيض أعداد الفقراء والبطالة، وبأنّ العولمة هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. لكن مـــا تحقق على أرض الواقع لا يشجع كثيراً، لأن العكس تماماً هو الذي حصل في الكثير من الحالات، فالصناعات في البلدان النامية في أغلبها لا تمتلك قدرة تنافسية جدية مع السوق العالمية، إذ إنَّ كلفة وحدة المنتوج فيها أعلى، والإنتاج أقل تنوعاً، والذي حدث هو انهيار عدد من الصناعات في هذه الدول وزيادة تبعيتها للسوق العالمية (أي للبلدان الغنية) وحدث انحدار في اقتصاديات أكثر من مئة بلد , كانت نتيجته انخفاض مداخيل 75 مليار إنسان يشكلون نحو ربع سكان العالم (انظر : كاظم، 2002، 196)، وهنا يتجلى بشكل واضح الفعل الحاسم لقانون القيمة على المستوى العالمي، وبالشكل الذي تم توضيحه.

فضلاً عن ذلك، لم تسعَ المؤسسات الإنتاجية في الدول الغنية إلى تقديم أي التزام اجتماعي في ظل الضغوط الناجمة عن المنافسة التي تفرضها العولمة، وسادت فلسفة مؤداها أنّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لن تشهد تحسناً إلاّ عن طريق المبادرات التي يقوم بها في العادة الأفراد في تقديم المساعدة لبعضهم بعـــضاً – أو مـــا يمكـــن تسميته "بالتكافل الطوعي" بعد أن تخلت الدولة الليبرالية الجديدة عن التكافل الذي كان قائماً في ظل دولة الرعاية. وبحسب "جون نايزبت" John Naisbitt العـــالم المخـــتص

بشؤون المستقبل، فإن عصر المجتمعات الصناعية، وما أفرزه هذا العصر من مستوى معيشي مرتفع للمجتمعات، ليس سوى حدث عابر في التاريخ الاقتصادي. (انظر: السابق، 40-41).

والحقيقة أنه ــ و بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالمية High - Tech Communication ــ وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية، تحول العالم إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى حدوث منافسة شديدة لم يسبق لها مثيل، وما يميزها هذه المرة شموليتها، ليس في إطار المنافسة السلعية فحسب، وإنما في سوق العمل أيضاً. وراحت الشركات الكبرى المتعدية للقومية TNCs تبحث عن فرص العمل في بلدان العمالة الرخيصة، وعليه، لم يبقَ عند أصحاب الشأن لدى سؤالهم عن طريق للخروج من هذا الوضع سوى كلمة واحدة : التضحية، فالتضحية وحدها أسلوب التكيف مع العالم الجديد برأي هؤلاء، ولنا أن نتصور حجم الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي الحاصل عندما نعلم أن الحديث يدور عن مجتمعات غنية مثل ألمانيا مثلاً وليس عن واحدة من دول العالم الثالث. وعندما سئل رئيس جمهورية ألمانيا (الموحدة بالطبع) "رومان هرتسوغ" Roman Herzogعن الموضوع أجاب قائلاً : "إن التحول قد أضحى أمراً لا مفر منه، وإن على كل فرد أن يتحمل قسطاً من التضحية" (السابق،42). راجع أيضاً: (النشار،2003، 8).

كل ذلك يظهر لنا بما لا يقبل الشك أنَّ ظاهرة عدم التحسس بالوضع الاجتماعي هي التي كانت أكثر لفتاً للانتباه في سياق التطورات الكبرى التي كانت تحدثها العولمة.

وهناك موضوع البيئة أيضاً. ففي سياق تنافسها على ما تحققه مشروعات الاستثمار الصناعي من فرص عمل، ضحت غالبية الحكومات (الغربية منها بوجه خاص) بكل الخطط المتعلقة بحماية البيئة. ففي صيف العام 1996، أكد معظم خبراء

الجو أن كارثة الفيضانات في الصين وحالة الجفاف التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استمرت ثلاث سنوات، وكانت شديدة الوطأة جداً، ما هي إلا إنذار لما يمكن أن يحمله المستقبل القريب من كوارث مناخية بفعل تعاظم انحباس الغازات بكل هذه الكثافة فوق الكرة الأرضية.

والمشكلة الأسوأ تكمن في أن ظاهرة الانحباس الحراري المشار إليها، تزيد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمر الذي يهدد بذوبان الجبال الجليدية الشاهقة في المحيط المتجمد الشمالي، مما يمكن أن تنجم عنه نتائج كارثية، أقلها ارتفاع مستوى منسوب مياه المحيطات و البحار وغرق أجزاء من اليابسة، وأقربها إلى الخطر، القارة الأوروبية.

ويمكن إجمال التأثيرات السلبية لظاهرة الاستقطاب المعولم على النحو الآتي:

1. تقليص وفقدان الدولة للكثير من السيادة الوطنية.
2. تعميق الشرخ الاجتماعي بين الأكثرية التي لا تملك، والأقلية التي تملك
3. زيادة حالات التهميش والاستبعاد الاجتماعي. إذ يلاحظ ازدياد عدد المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً على مستوى الشعوب والدول والقارات بحيث يقدر عددهم بنحو ملياري إنسان.
4. ارتكاز الاقتصاد العالمي على مجموعة من الشركات متعددة الجنسية والعابرة للجنسيات بحيث تحولت مصادر القوة المالية من الدول إلى مجموعة من الشركات وأسواق المال التي يهيمن عليها عدة مئات من الاقتصاديين ورجال الأعمال، يقومون بالعمليات التجارية والمضاربات وتحقيق الأرباح الخيالية، متجاوزين إرادة الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية.

5. إتاحة تكوين الثروات بعيداً عن وسائل الإنتاج و الرأسمال المنتج (أي الاعتماد على الاقتصاد الرمزي) من دون خلق فرصة عمل واحدة.
6. تشجيع المضاربة و الاستثمار في الأموال والعقارات أكثر من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في حركة التجارة في السلع و الخدمات، مما يلحق الأذى والضرر باقتصاديات بلدان الجنوب الفقيرة.
7. انتشار ظاهرة البطالة على نطاق واسع.
8. تراجع الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة والإسكان والأمن والحماية الاجتماعية (أي القضاء على الأسس التي قامت عليها دولة الرعاية).
9. هجرة الكفاءات أو العقول drain of brains خارج أوطانها وحرمان تلك الأوطان من كفاءات هي بأمس الحاجة إليها.
10. الإضرار بالبيئة على نطاق واسع لم يشهده الكوكب من قبل ويهدد بتدميره على المدى الطويل، وتنامي الجريمة المنظمة والنزاعات بين الدول. (انظر: نصار، 2003، 36). (راجع أيضاً: عبد المعطي، 2002، 9 وما بعدها). (انظر أيضاً : أنور، 2003، الآس 79).

خامساً: العالم النامي ــ خيارات في مواجهة التحديات:

1- المشاكل الأساسية التي تواجهها البلدان النامية في مواجهة تحدي العولمة:

من العوامل التي أسهمت في توسيع دائرة الاستقطاب على مستوى العالم الظروف السياسية التي أفرزت حكومات أساءت التدبير على كل المستويات وعلى رأسها إدارة الاقتصاد، مما أسهم في إضعاف عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي

دون أن يعني ذلك تبرئة البلدان الغربية من مسؤوليتها في إفقار هذه البلدان. هذه الأمور أدت إلى إضعاف البلدان النامية في مواجهة تحديات العولمة، ذلك أن شروط تحرير الاقتصاد بطريقة ناجحة لم تكن متوافرة، لذلك ليس غريباً الاستنتاج بأن أضرار تحرير الاقتصاد والحالة هذه ستكون أكثر من فوائده. وظهرت واضحة للعيان، عدم كفاءة البلدان النامية في عملية التفاوض الاقتصادي والتجاري مع البلدان المتطورة، فهي مثقلة بالدين الخارجي من جهة، ومن جهة ثانية لا تجد في نفسها القدرة على التجاوب مع هيئات الإقراض الدولية (الصندوق والبنك الدوليان)، وهذا أدى إلى إضعاف موقع الأمم المتحدة في المؤسسات المذكورة، رغم الغلبة العددية للدول النامية، بحيث لم يعد بوسعها مساعدتها كاللازم، في الوقت الذي تزايدت فيه ــ وبشكل غير مسبوق ــ قدرات المؤسسات الواقعة تحت سيطرة البلدان الرأسمالية المتطورة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ويجب ألا يغيب عن البال أن ظروف العولمة تقضي بتجديدات مؤسسية كتطوير المصارف المركزية المستقلة، ووكالات الضرائب، وأسواق الأوراق المالية، والأفراد، والهيئات التنظيمية للصناعات التي تمت خصخصتها، وكذلك المؤسسات المالية على اختلافها. ومن الضروري كذلك تحسين الضمانات القانونية للعقود وحق التمليك، واتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الرأسمال الوطني والأجنبي على الاستثمار القصير والبعيد المدى، وبناء إجراءات الثقة لتحقيق ذلك حتى لا تهرب رؤوس الأموال من البلدان النامية وتعود من حيث أتت.

ومن الضروري كذلك عدم فرض القيود على العاملين غير الحكوميين سواء كانوا أفراداً أم منظمات– أو إيقاف نشاطهم الاقتصادي. وفي بعض الحالات، فقدت دول شرعيتها من خلال ظهور اقتصاد موازٍ وأحياناً حكومات موازية، لم تجد طريقة ملائمة للتعامل معها أو السيطرة عليها، وانهارت بعض الدول تحت أعباء الركود الاقتصادي والصراع السياسي. وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، كانت

السياسات التنموية غير ملائمة وغير ناجحة للغالبية العظمى من البلدان النامية (باستثناء بعض الدول الآسيوية التي سبق ذكرها).

2) بعض الاقتراحات – الخيارات لمواجهة تحدي العولمة وعدم التصادم معها:

تم إعطاء خلاصة لفرص وتحديات العولمة في تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة في الدورة التاسعة للمؤتمر. ويمكن إيجاز الفرص كالآتي: الفرص التجارية الناشئة عن دورة الأورغواي، الفرص الناجمة عن تدفقات الرساميل الدولية وتمويل التنمية، وأغلبية الدول النامية لم تحاول الاستفادة من تلك التسهيلات والفرص عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، والفرص المتزايدة لتقوية التعاون بين بلدان العالم النامي (انظر: خور، 2003).

وإذا ما أرادت بلدان العالم النامي أن تتحاشى التصادم مع العولمة، وأن تتكيف معها في الوقت نفسه، فمن الضروري استخلاص الاستنتاجات المهمة عن التوازي والمزج ما بين دور الدولة والسوق، ذلك أنَّ كلاً من السوق والدولة يتميزان بأدوار رئيسية. وقد ثبت بالتجربة أن أي دور اقتصادي غير مضبوط للحكومة تحت شعار العدالة في التوزيع، لن يجلب التقدم على المدى البعيد. ومن ناحية أخرى، فإن الأخذ باقتصاد السوق وحده، ستكون نتائجه قاسية أيضاً ولاسيّما بالنسبة إلى الفئات الفقيرة في المجتمع، لذلك نحذر من الإيمان بمعتقد أحادي قوامه: إما الدولة وإما السوق. ففي حين يمكن العثور على إخفاقات كثيرة في سياسات الدولة، يمكن العثور على إخفاقات أكبر في السوق، والنتيجة هي أن الأداء الصحيح لسوق معين، يحتاج إلى الدعم والتوجيه من قبل الدولة، والتجربة الآسيوية تؤكد ذلك، فيما الدولة لا تستطيع العمل وحدها من دون السوق.

ومن الطبيعي أن تقتدي "بلدان النمور" بجارتها الكبرى اليابان. فالنهج الياباني يقوم على أساس إبقاء سعر صرف العملة الوطنية في مصارفها المركزية منخفضاً، من خلال بيع العملة الأجنبية لديها بسعر صرف يكون مناسباً للتصدير. فالضرائب الجمركية المرتفعة والتعليمات الإدارية (ولاسيّما ما يتعلق منها بالجوانب الفنية) تعيق عملية الاستيراد في تلك القطاعات الاقتصادية الذي يرى المخططون الحكوميون أن تلك القطاعات لا تزال غير قادرة على الانخراط في المنافسة الدولية. لذلك ومن أجل حماية فرص العمل من عواقب منافسة غير متكافئة، تلجأ حكومات تلك البلدان إلى تشجيع التسهيلات الضريبية وإنتاج البضائع المخصصة للتصدير، وغير ذلك من إجراءات تصب في الهدف نفسه. وبذلك يكون قد تم التحكم بسعر صرف العملات الأجنبية بما يخدم التصدير.

إن مجمعات مشهورة مثل : صناعة هونداي Hyundai وسامسونج Samsung في كوريا، وسيارة ميتسوبيشي Mitsubishi في إندونيسيا (التي يتم صناعة 70% منها داخل ماليزيا) وكذلك نحو ست من المؤسسات المتعددة الجنسية مثل سيم داربي Sim Darby المشهورة، تدل على الشوط الكبير الذي قطعته تلك الدول عل طريق تنميتها المستدامة. ثم إنَّ " النمور" اهتمت كثيرا بالتعليم. وقد خصصت له جزءاً مهماً من الدخل ولم تبخل بشيء على التعليم، وكانت الدولة سخية في الإنفاق عليه. ولا ننسى كيف كان "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا السابق يشدد على هذه النقطة لدى سؤاله عن سر النهوض السريع والجبار الذي تمكنت ماليزيا من تحقيقه خلال عقدين ونيف من الزمن، وهي مدة قياسية دون جدال.

ثم إنَّ على البلدان النامية توسيع خياراتها في المستقبل، وذلك من أجل تعزيز قدرتها على المقايضة. وفي هذا الإطار عليها أن تنظم ذاتها أولاً وذلك من أجل الوصول إلى نظام عالمي أكثر ديمقراطية، فالعصر هو عصر التكتلات الكبرى، وبإمكان هذه البلدان الحصول على نتائج كبيرة فيما لو وحدت صفوفها وقوت علاقاتها

البينية، فضلاً عن تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة ووكالاتها. لذلك عليها أن تقوم بدعم وكالات الأمم المتحدة مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP وأن تبادر إلى اتخاذ إجراءات أخرى (المحادثات والاتصالات الثنائية مثلاً) والتي من شأنها تقوية العلاقات البينية فيما بينها.

كذلك المطلوب التعاون والتنسيق بين هذه الدول في المجال السياسي، فبغياب الصوت الجماعي والفعال في المنتديات الدولية، فإن السياسات القومية للبلدان النامية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية سيتم طبخها من قبل دول ومؤسسات الدول المتطورة القوية والمسيطرة. فالسياسات التي كانت تتباهى حكومات بلدان العالم النامي على أنها إنجازات وطنية وقومية، أصبحت الآن تصنع في المحافل الدولية وجولات المفاوضات على المستويين الدولي والإقليمي.

فضلاً عن ذلك، فعلى هذه البلدان المتقاربة من حيث درجة تطورها، أن تدعم وتقوي مراكز البحوث لديها، لا المراكز الحكومية فحسب، بل والمستقلة أيضاً. لأن مثل هذه المراكز يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في المساعدة على التحضير للمفاوضات وإبداء الأفكار البناءة واقتراح استراتيجيات محددة وغير ذلك.

لذلك يحتاج الأمر إلى نضال وكفاح من أجل إحداث إصلاح في عملية صنع القرار في المؤسسات المذكورة، بحيث تعطى بلدان العالم النامي حقها في المشاركة التي ينبغي أن تتلاءم مع وزنها وثقلها وتعكس مصالحها، فهي تشكل أغلبية الأعضاء من الناحية العددية في هذه المؤسسات.

يتضح مما سبق، أن ثمة ضرورة لوقفة مراجعة لمجمل توجهات البلدان النامية الخارجية والداخلية، تهدف إلى رسم استراتيجية للتنمية المستدامة، تكون بمنزلة العمود الفقري لخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ويعدَّ اندماج المسائل الاقتصادية والبيئية بطريقة عادلة اجتماعياً، من أكثر التحديات التي تواجه بلدان العالم النامية، والعالم أجمع. رغم أن قضايا البيئة بالذات ما زالت تعدُّ من القضايا العالقة التي لم يتم التوصل إلى حلول لها يعتد بها. ونعتقد أنّه من العدالة بمكان ألاّ تتخذ بلدان الشمال الغنية مسألة البيئة أداة جديدة للسيطرة على البلدان النامية وتحميلها مسؤولية التلوث البيئي. والحقيقة أنّه يوجد ما يشبه الإجماع الدولي على أن البلدان الرأسمالية المتطورة، بل والأكثر تطوراً، هي التي يفترض أن تتحمل أكبر قدر من الأعباء بخصوص إجراء إصلاحات في بناها الإنتاجية، من شأنها إصلاح العلاقة بين البشر وبيئتهم الطبيعية، فهذه البلدان هي المسؤولة قبل غيرها عن الوضع البيئي الذي وصلنا إليه، أو على الأقل، هي التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية في ذلك. إن هذه المسألة في غاية الحساسية، إذ عليها يتوقف مستقبل الكوكب ومستقبل البشرية كلّها.

سادساً: النضال من أجل إعادة الاعتبار لدولة الرعاية:

إن للعولمة في الغرب مؤيديها و مناصريها بطبيعة الحال الذين يعتقدون أنها مرادف لتوحيد العالم عن طريق السوق والذي تأخذ فيه الدول الصناعية دور البائع ودول العالم الأخرى دور المشتري دون خطوط دفاع واستراتيجيات حماية. (انظر: محفوظ، 2003،28).

وقد أصبح من الأمور المسلم بها، أن هناك فئات واسعة وشرائح كبيرة داخل المجتمع الرأسمالي تعاني من المشاكل التي أتت بها العولمة ولاسيّما في ظل الليبرالية الجديدة المسيطرة حالياً في الغرب الرأسمالي، والتي نفذت سياسات أدت إلى التآكل التدريجي لأسس "دولة الرعاية" The welfare state التي أشادت نظام الضمان الاجتماعي، ذلك النظام الذي جعل الحياة محتملة بالنسبة إلى الفئات والشرائح المذكورة. والحقيقة أن الإنجاز العظيم الذي تمكنت البلدان الرأسمالية من تحقيقه في

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يكمن في تلك المحاولة الناجحة للموازنة بين النجاح الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق، ونظام الرعاية الاجتماعية الذي تولته الدولة.

هذا التوازن نراه في عصر العولمة يكاد يذهب أدراج الرياح. فتدهور مقدرة الحكومات الغربية على توجيه السوق العالمية، يؤدي إلى أن يكون المستفيدون الوحيدون هم الأثرياء وحدهم. ويتجاهل مهندسو الاقتصاد الجديد المعولم الأفكار الرائدة التي كانت أساس نجاحهم، ويمكن تلخيص آرائهم في الآتي: التخفيض المستمر للأجور وزيادة ساعات العمل، وخفض المساعدات والمنح الحكومية إلى الحدود الدنيا. وهم يرون أن هذه الإجراءات هي القاعدة التي يمكن أن تهيئ شعوب بلدانهم للعولمة. ومن المفارقات أن بلد الثورة الرأسمالية المعاصرة الأولى والثورة الكينزية الأولى ونعني به الولايات المتحدة الأمريكية، في طريقه إلى إضعاف نظام الرعاية الاجتماعية، بحجة أنه أصبح عبئاً لا يطاق وأنّ دولة الرعاية أصبحت تهدد المستقبل، وأنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة لم يعد له مبرر في الوقت الحاضر بعد انتهاء تلك الحرب.

ومن جهة أخرى نلاحظ وجود سياسة تهميش للفئات المستضعفة اقتصادياً في المجتمع، فالذين يعتمدون على مخصصات الرعاية الاجتماعية وكذلك العاطلون عن العمل والمعوقون والشبيبة الذين لا يتقنون مهنة معينة، يلاحظون تخلى أولئك الذين لا يزالون ينعمون بالرفاهية عن أسس التكافل الاجتماعي، ومعنى ذلك أن تدبير الحياة في حالة الشيخوخة والمرض وفقدان فرص العمل يجب أن يترك للمبادرة الشخصية من جديد. إنها الداروينية الاجتماعية بعينها وفي أجلى صورها. أي إنَّ الحياة ينبغي أن تكون للأقوى ولا حياة لمن لا يقوي على المنافسة.

في العدد الصادر بتاريخ 1996/2/1 كتبت صحيفة International Herald Tribune ما معناه، أنه إذا تجاهلت المشروعات التحدي الذي يتسبب فيه الفقر

والبطالة، فمن شأن التوترات التي ستنشأ بين الأثرياء والفقراء أن تؤدي إلى تصعيد العنف والإرهاب حسب رأي مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي في دافوس. إن العلامات التي تلوح في الأفق قد بلغت مستوى أصبح ــ وعلى نحو غير مسبوق ــ يشكل تحدياً لمجمل الهيكل الاجتماعي الذي تقوم عليه الديمقراطية، وإن مشاعر الضياع والخوف المتزايدة الانتشار توحي بانتكاسة مفاجئة يجب أخذها مأخذ الجد، وإن على قادة السياسة والاقتصاد أن يوضحوا على مسمع من الجميع بأن الرأسمالية المعولمة ستحقق النفع لغالبية السكان أيضاً وليس لما فيه مصلحة قادة المشروعات والمستثمرين.(The International Herald Tribene, 1/2/1996.).

ويورد "بيرغر" و"هينتنغتون" كيف أن نائب رئيس إحدى المنظمات العمالية يتحدث عن احتمال وقوع صراعات خطيرة على هذا الصعيد إذ يقول: "أعتقد أننا نسير نحو حدوث صدام بين الأغنياء وبين الفقراء ونحن نرى هذا متشكلاً بصيغ مختلفة. من الآن ثمة حركات الهجرة والنازحون الداخليون وأحداث العنف في المراكز الحضارية إلخ.... وهذه المشكلات لن تزيد إلا تفاقماً، ومن ثمَّ فإن المستقبل لا يبدو لي مشرقاً" (بيرغر، هنتنغتون، 82،2004). وكما قلنا: إنّها فلسفة: إما أن تأكل وإما أن تؤكل على حد تعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية.

كتب "رالف دارندوروف" Darndorov . في العام 1998 ما يأتي: "إن دول الاتحاد الأوربي قد زادت من ثروتها ما بين 50% إلى 70% خلال العشرين سنة الماضية، ومع ذلك يوجد لديها 20 مليون عاطل عن العمل و50 مليون فقير و5 ملايين بلا مأوى" (كير كيبرايد،2003،251).

ويتابع "دارندوروف": "إن العولمة تعني حالياً أن المنافسة مكتوبة بأحرف كبيرة. أما كتابة التكافل فتجري بأحرف صغيرة. ويبدو أننا بحاجة لتقرير الطريقة التي نريد كتابة هذه الكلمات بواسطتها مستقبلاً. هل نريد تحديد مفهوم المنافسة الداروينية لتشمل الداروينية الاجتماعية ؟ هل كتب على غير القادرين على مواجهة تحديات المنافسة

المعولمة أن يكتفوا بالفتات المعولم؟ ولو تخيلنا معنى ذلك من الناحية الاجتماعية لرأينا ربما أن المتميزين يحمون مكتسباتهم وكأنهم يعيشون في أقفاص، في حين يبدو المحرومون من دون آمال مستقبلية ". (كير كبرايد، 2003، 351).

وفي الحقيقة فإن أملاً كبيراً معلقاً على القارة الأوربية. فبناء على وجود 400 مليون مستهلك وهو عدد سكان القارة، بمستطاع أوربا الموحدة أن تطور القوة الضرورية التي ستمكنها من انتهاج سياسة اقتصادية تعكس –إلى حد ما– مبادئ الثورة الكينزية (نسبة إلى جون مينارد كينز) ومبادئ "لودفيج إيرهارد"، وليس تلك المبادئ المتطرفة التي تعود إلى ملتون "فريدمان وهايك".* إن أوربا الموحدة فقط هي القادرة على فرض شروط جديدة على الرأسمالية المعولمة، وفق شروط من شأنها أن تأخذ بالاعتبار مستلزمات التوازن الاجتماعي (ومن ضمنها قوانين الضمان الاجتماعي) وكذلك الحفاظ على البيئة.

وقد غدا مطلباً شعبياً بالنسبة إلى المجتمعات الأوربية تحديداً، بأن من يريد أن يتلافى العودة إلى المشاعر القومية (العدوانية)** يتحتم عليه أن يبدي الكثير من الإصرار على تهذيب السوق العابرة للحدود الوطنية من خلال نظام حكومي يرعى التكافل الاجتماعي ويضمن إتاحة الفرصة لإشراك كل المواطنين في جني ثمار الأداء الاقتصادي الرفيع. إن هذا وحده من شأنه:

1- استمرار تأييد المواطن الأوربي لنظام السوق العالمية المفتوحة.

2- تكيف هذا المواطن مع هذه السوق المعولمة بكل تقلباتها.

* فريدمان هو مستشار الرئيس ريجان الاقتصادي، وهايك هو المستشار الاقتصادي لتاتشر. أي إنهما يمثلان أصدق تمثيل الفلسفة الاقتصادية لليبرالية الجديدة وللمحافظين الجدد.

** كالفاشية والنازية على سبيل المثال لا الحصر.

ولعله ليس من المبالغة القول: إنَّ هذا المطلب يكاد يكون طموحاً للغالبية العظمى من الشعوب الأوربية التي اعتادت أن تعيش في ظل دولة الرعاية، غير خائفة على شيخوختها أو عملها أو صحتها.

ويورد "بيترمارتن" و"شومان" في كتابهما (فخ العولمة) ما أسمياه مقترحات استراتيجية ترمي إلى وقف التطور باتجاه مجتمع الـ 5/1 الثري، على أن تكون البداية، الحد من السلطة السياسية لأرباب المال النافدين، فلو تم فرض ضريبة مبيعات على المتاجرة بالعملات الأجنبية وعلى القروض الخارجية، لما تعين على المصارف المركزية والحكومات في مجموعة الدول الصناعية السبع الاستجابة لمطالب تجار المال. فعوضاً عن الحد من الاستثمارات عن طريق الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة، في استطاعة هذه المصارف وهذه الحكومات البدء في خطة لإنعاش النشاط الاقتصادي لدى المشروعات الصناعية، والبداية في تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف المركزية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز حركة الاقتصاد ويرفع درجة الاستخدام، على أن يتزامن ذلك مع إصلاح ضريبي يفي بشروط المحافظة على البيئة، إصلاح يرفع أسعار الثروات التي تستهلك بقساوة ويزيد من استخدام العمل البشري عن طريق خفض التكاليف التي تتحملها المشروعات في مجالات التعاقد والتأمين ضد المرض وضد البطالة. إن هذا هو السبيل الوحيد للربط بين تطور الاقتصاد وحل مشكلة الرعاية الاجتماعية والمحافظة على البيئة. (انظر: بيترمارتن، شومان، 2003،347 –348).

يضاف إلى ذلك توسيع النظام التعليمي ورفع كفاءته وإيجاد نظام للنقل لا يحدث خللاً بالبيئة (انظر: السابق،38).

وبكلمة: حتى تتلافى أوربا ولاسيّما والغرب الرأسمالي عموماً اتساع دائرة الاستقطاب الاجتماعي، عليها الابتعاد عن الفلسفات الاقتصادية المحافظة والعودة إلى الأفكار

الكينزية والأسس التي قامت عليها دولة الرعاية، الآلية المنطقية الممكنة لإعادة دمج و تكييف الفئات المهمشة في الغرب الرأسمالي المتطور مع العولمة.

خاتمة:

ثبت من تجربة بعض البلدان الآسيوية أنَّ التطور ليس حكراً على أحد، وإنما يمكن للبلدان النامية من خلال سياسات رشيدة تحقيق نتائج ممتازة والوصول إلى تنمية مستدامة ناجزة، ويمكن ملاحظة أن سر النجاح الباهر الذي حققته دولة كماليزيا مثلاً ــ وعلى لسان مسؤوليها ــ يكمن في اهتمامها بتطوير التعليم مثلاً والإنفاق عليه بسخاء،والاستفادة من خبرات الذين سبقوها في الشرق والغرب على السواء، وبالذات من التقدم التكنولوجي. و يمكن القول إن دولاً مثل ماليزيا والصين والنمور الآسيوية الأربعة، ليست بحاجة إلى سياسات لمواجهة العولمة، بعد أن عرفت كيف تتكيف معها، وهي الآن تستفيد من النواحي الإيجابية في العولمة، ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول النامية الاستفادة من التجارب الخلاقة للبلدان المذكورة من أجل تحقيق تنميتها المستدامة.

وفي الغرب، لم يعد غريباً في ظل الفلسفة الاقتصادية السائدة اليوم في معظم الدول الرأسمالية، الفلسفة التي تحاول استبدال أفكار "كينز" الرعائية، بأفكار "فريدمان" و"هايك" المحافظة، والتي ستنتهي –لا محالة– إلى ضرب من الداروينية الاجتماعية، أن تقابل مؤسسات العولمة بموجات غير مسبوقة من الإدانة تعبر عن نفسها بمظاهرات تملأ الشوارع كتلك التي حدثت في واشنطن وسياتل ودافوس وبراغ وغيرها، والإضرابات كتلك التي حدثت في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وغيرها من دول أوروبا، تعبيراً عن الاحتجاج على السياسات الاقتصادية المحافظة وتقويض الأسس التي قامت عليها دولة الرعاية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً ــ المراجع العربية:

ــ الحافظ، منير، منهج العولمة اللانمطي، الطبعة الأولى، دار الفرقد، دمشق، 2005.

ــ النشار، مصطفى، ما بعد العولمة : قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقفنا منه، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2003.

ــ أنور، محمد أحمد، الجريمة السياسية : دراسة اجتماعية، الطبعة الأولى المحروسة، القاهرة، 2005.

ــ أنور، محمد أحمد، أخلاقيات العولمة : دراسة في آليات النشوء وسلعنة الإنسان الطبعة الأولى، المحروسة، القاهرة، 2004.

ــ أنور، محمد أحمد، الجرائم المعولمة : دراسة في سوسيولوجيا الجريمة، الطبعة الأولى، المحروسة، القاهرة، 2003.

– أنور، محمد أحمد، الاغتراب والإنسان المصري : دراسة سوسيولوجية، المحروسة، القاهرة، 2003.

ــ برغر، بيتر – هنتنغتون، صموئيل، عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان،الرياض 2004.

ــ مارتن، شومان، فخ العولمة، ترجمة : عدنان عباس زكي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 295، 2003.

ــ عباس، صلاح، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.

ـــ عبد المعطي، عبد الباسط – علام، اعتماد، العولمة وقضايا المرأة والعمل (أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات– جامعة عين شمس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.

ـــ كير كبرايد، بول، العولمة والضغوط الخارجية، تعريب : رياض الأبرش الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

ـــ ناي، س. جوزيف – دوناهيو، جون د.، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة : محمد شريف الطراح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

– نصار، هبة أحمد، الاستجابة للعولمة : الاتجاهات، التحديات، والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان، الأمم المتحدة، د.ن.، نيويورك، 2003.

ثانياً ـــ المراجع الأجنبية.

14-the international herald tribune. 28 -2 -1996

15 -Wall street Journal Europe. 12-3-1999

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/1/7.